

إسرائيل ترتب أوراقها الأمنية بعيدا عن عباس واشنطن غير متحمسة لتسريع ضم الضفة الغربية

القدس - تعيد إسرائيل ترتيب أوراقها الأمنية في الضفة الغربية بعيدا عن السلطة الفلسطينية، التي أعلنت قبل فترة قرارها بوقف التنسيق الأمني مع تل أبيب وواشنطن، ردا على توجه الحكومة الإسرائيلية لضم مناطق في الضفة. وأعلنت السلطة الفلسطينية أكثر من مرة عن قرارها بوقف التنسيق الأمني مع الإسرائيليين الذين تتهمهم بالتدخل من الاتفاقيات المبرمة وسعيهم الدؤوب لفرض واقع جيوسياسي جديد، بيد أن تلك الإعلانات لم ترق إلى التنفيذ، إلا أن هذه المرة تسوق السلطة لجديتها في الذهاب في هذا الخيار.

ويقول مسؤول أمني فلسطيني إن السلطة لم توقف حتى الآن التنسيق بل خفضته للحد الأدنى، في ظل مخاوف من أن تستغل إسرائيل الوضع للتمادي في المناطق الواقعة تحت سيطرتها لاسيما في المنطقة "أ"، ولكنها قد تجد نفسها مجبرة على السير في خيار الوقف التام في حال بدأت إسرائيل عمليا في قرار ضم المستوطنات وغور الأردن الذي يشكل ثلث مساحة الضفة، حيث إن هذا التنسيق لن يكون له أي معنى.

ويشير المسؤول الفلسطيني إلى أن حكومة بنيامين نتانياهو تضع في الاعتبار هذا السيناريو وقد باتت تتحرك ووفقه، مع الضغط في الآن ذاته على السلطة الفلسطينية، من خلال التلويح بوقف الرئيس محمود عباس نفسه الذي قد يجد نفسه محاصرا في مقره برام الله. وأعلنت الشرطة الإسرائيلية الثلاثاء، افتتاح وحدة "التحقيق والاستخبارات"، في مديرية الضفة الغربية. وقالت "تتكون الوحدة الجديدة من 15 محققا وشرطيا سريريا"، موضحة أنها ستعمل في مجال "التحقيق والاستخبارات" الخاصة بنشاط المقاومة الشعبية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة لاختصاصات أخرى مثل "الجرم ودخول الفلسطينيين إلى إسرائيل بشكل غير شرعي والجرائم الزراعية".

ولفتت الشرطة الإسرائيلية إلى أن هذه الوحدة، ستعمل للمرة الأولى في الضفة الغربية، وكانت إسرائيل قد احتلت الضفة الغربية في العام 1967، ومنذ ذلك الحين تنتشر فيها قوات من الجيش وشرطة حرس الحدود الإسرائيلية، وقام التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ببناء على البند الثامن من

زمن تصويب حزب الله على حاكم مصرف لبنان ولي (سيزر) يهوي بمشروع الربط بين بيروت ودمشق



ويروى محللون أن الموقف الأميركي الذي أعلن على لسان السفارة شيا من شأنه أن ينهي أي نية لإزالة رياض سلامة عن الأقال على المدى المنظور، مشيرين إلى أن حزب الله ورغم ما يصدر به من آراء ومواقف متمردة بيد أنه في واقع الأمر لا يستطيع تازيم الوضع أكثر مع الجانب الأميركي، لاسيما وأن أي تحرك في هذا الصدد سينعكس بشدة على وضع لبنان الهش طبيعيه، وسيجعل الحزب في مواجهة مع الشارع. وبلغت المحللون إلى أن تلويح الحزب في كل مرة بالتوجه شرقا ليس إلا محاولة للحصول على المساعدة.

انتكاسات حزب الله المتواليه على الصعيد الداخلي، ومنها فشله في الإطاحة بحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وعجزه عن إعادة العلاقات بشكل طبيعي بين بيروت ودمشق تكشف مدى هشاشة وضع الحزب وضعف سيطرته على مفاصل القرار اللبناني.

بيروت - تتجه الأمور بين حزب الله وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى التهدئة بعد أن خسرت الحزب الجولة الأولى من المعركة العلنية للإطاحة بالأخير، في ظل وجود فيتلو غربي وانقسام بين فريقه السياسي حول ذلك، لاسيما في ظل الوضع الدقيق الذي يمر به لبنان. وحسم الموقف الأميركي الأخير الذي أعلنت عنه سفيرة الولايات المتحدة في بيروت دوروثي شيا بشكل واضح لا لبس فيه، بأن لا إمكانية لإزاحة الرجل الذي يعتبر الوحيد الموجود حاليا في موقع السلطة الذي يحظى بثقة المجتمع الدولي.

وإشارات السفارة الأميركية منبر قناة "أوتيفي" التابعة للتيار الوطني الحر حليف حزب الله لتوجيه جملة من الرسائل، لعل أهمها أنه لا إمكانية للحصول لبنان على استثمارات في حال تمت تخليه سلامة.

حزب الله ورغم ما يصدر به من آراء ومواقف متمردة فإنه في واقع الأمر لا يستطيع تازيم الوضع أكثر مع الجانب الأميركي

ويقول متابعون إن الاستهداف المنهج لسلامة لا يخلو من اعتبارات انتقامية، حيث كان حاكم مصرف لبنان أمينا في تنفيذ العقوبات الأميركية ضد الحزب، في ظل خشية من تعرض القطاع المصرفي الذي يشكل عصب اقتصاد لبنان لحصر من الولايات المتحدة.

ويشير المتابعون إلى أن دوافع أخرى كانت تقف خلف حملة حزب الله على رياض سلامة من بينها ضرب النظام المالي للبلاد واستبداله بنظام جديد يكون الحزب الموالي لإيران المسيد عليه. وبلغت هؤلا إلى أن هذه الحملة لم تفرز أي نتيجة بل على العكس تماما ما جعل الحزب منذ فترة بعيد النظر فيها، ويحاول النزول تدريجيا من الشجرة التي صعد بها، حيث صرح نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم في مايو الماضي بأن "حاكم مصرف لبنان لا يتحمل وحده مسؤولية ما وصلنا إليه". وقال قاسم "وصل الدورال إلى مستويات قياسية يعني أن هناك أخطاء متراكمة وأداء سلبيا من مصرف لبنان أوصلنا إلى هذه النتيجة، ولكن لا يتحمل المسؤولية وحده".

وقالت شيا إن "الولايات المتحدة عملت بشكل وثيق مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ومن الخطا شيطنة أي شخص أو مؤسسة أو جعله كبش فداء للانهيار الذي هو نتيجة عقود من الفساد".

وفي رسالة لم تحل من تحذيرات أوضحت السفارة الأميركية أن "تعيينات المصرف المركزي قرار يعود للحكومة اللبنانية، وسلامة يحظى بثقة كبيرة في المجتمع المالي الدولي، وإذا لم يكن لدى هذا المجتمع ثقة بقيادة المؤسسات المالية الكبرى في البلاد، فاعتقد أنه لن يكون هناك أي تدفق للاستثمار أو النقد الذي يحتاج إليه اقتصاد لبنان". ودعت السفارة الأميركية الحكومة اللبنانية إلى تحويل أفكارها الإصلاحية

اللبنانيون ناقوا نزعاً بحزب الله وسلحه

يأسى لتخفيف الضغط الأميركي المرتقب أن يشهد لاسيما مع دخول قانون قيصر الذي يستهدف النظام السوري وحلفاءه حيز التنفيذ. ويعتقد كثيرون أنه حتى فكرة إعادة الربط بين بيروت ودمشق التي سوق لها الأمين العام للحزب خلال إطلاعه الأخيرة باتت على ضوء "سيزر" غير قابلة للتنفيذ، وأن الحزب كما باقي الحلفاء المسكين بالسلطة السياسية لن يكون لهم من بد سوى مساندة الجانب الأميركي والقبول بالشرط الموضوعة للحصول على المساعدة.

صفقات الأسلحة نافذة للتقارب السياسي بين مصر وإيطاليا

بونو، في وقت سابق، بوجود مفاوضات مع القاهرة حول فرقاطتين من طراز "فريم" بقيمة 1.2 مليار يورو. تحرص القيادة المصرية على استعراض جاهزيتها العسكرية، وإجراء مناورات مع دول عدة من حين لآخر، وضاعت وطورت القواعد العسكرية في الغرب والجنوب والشرق، بأنواع عديدة من الأسلحة الجوية والبحرية والبرية، مستخدمة تكنولوجيا متقدمة، تحسبا للانخراط في معارك في أي وقت دافعا عن الأمن القومي الذي أصبح مهددا من عدة نواح.

ويقول مراقبون، إن الصفقة الإيطالية تبرهن على أن روما تنظر باهتمام لتوطيد علاقاتها مع قوة عسكرية إقليمية مهمة في شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط، في ضوء التحديات الراهنة، وتعكس في مجملها نجاح الدولتين في الخروج من نفق أزمة ريجيني. وأشار مساعد وزير الخارجية السابق، حسين هريدي، إلى أن الصفقات العسكرية أحد أوجه التقارب السياسي بين الدول، وتريد القاهرة أن يكون هناك تكامل بين الشق الدبلوماسي والعسكري، ولذلك اصداء جيدة على مستوى العلاقات مع القوى الكبرى.

وأكد لـ"العرب"، أن صفقات السلاح الضخمة، تبرهن دائما على أن هناك مصالح إستراتيجية مشتركة بين الدول، ولئن كان الأمر مرتبطا بغايات تجارية فهي لا تخلو من اعتبارات سياسية في علاقة بقوة العلاقات الدبلوماسية.

من طراز "يوروفايتر تايفون" متعددة المهام، و24 طائرة إيرباص "إم - 346" للقتال الخفيف والتدريب المتقدم، وقمرات للاستطلاع والتصوير الراداري. وقال وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو، في فبراير الماضي، إن روما لم تتخذ قرارها النهائي بشأن الصفقة المصرية بعد، لكنه ألح إلى موافقة الحكومة على قطع الطريق على الجانب الفرنسي المنافس، الذي لن يفوت الفرصة في حال عدم إتمام الصفقة مع القاهرة.

وأقر رئيس شركة "فينكانتيري" للصناعات البحرية الإيطالية جوزيبي فرقاطات، و20 لنش صواريخ، و24 مقاتلة



لغة المصالح تفرض نفسها

تسعى القاهرة إلى عودة العلاقات مع روما إلى سابق عهدها، قبل حادث مقتل ريجيني، حيث أبدت إيطاليا تعاونا اقتصاديا وسياسيا معها عقب الإطاحة بنظام الإخوان المسلمين، وتعد الصفقات العسكرية جزءا مهما من خطوات ترميم العلاقة بين البلدين. تحاول القيادة السياسية المصرية توظيف تطور العلاقات مع إيطاليا لشرح خطورة تنسيق حكومة فايز السراج في ليبيا مع العناصر الإرهابية، وتهديدها للأمن الإقليمي، وامتداد ذلك إلى بلدان جنوب أوروبا، ومحاوله توظيف التباين الظاهر بين روما وانقرة، بشأن رغبة الرئيس رجب طيب أردوغان الجامعة في توسيع عمليات التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط وغرب ليبيا، في إقناع روما بالتغلب على مواقفه.

وأكد الخبير باكاديمية ناصر العسكرية، اللواء عادل العمدة، أن هناك جملة من المصالح الإستراتيجية بين القاهرة وروما تدفع إلى التعاون العسكري بينهما، فمصر حريصة على تطوير علاقاتها مع دول جنوب أوروبا، وتسعى للدخول في مراحل تتشارك أكبر مع إيطاليا، بما بقوي الحوار بين البلدين بشأن التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط.

وأضاف لـ"العرب"، أن إيطاليا في المقابل ستكون بحاجة إلى تنسيق عسكري مع مصر لضمان تأمين الملاحة في شرق المتوسط ومواجهة الهجرة غير الشرعية، ما يعكس على طبيعة

البحر المتوسط، وتتشاركان في منتدى إقليمي يضمهما وبعض الدول المجاورة لمواجهة الطروحات التركية الراهبة في الهيمنة على غاز شرق المتوسط.

وتتذبذب العلاقة بين الجانبين في الملف الليبي، ففي الوقت الذي يبدي فيه الطرفان تفاهما حول ضرورة الوصول إلى تسوية سياسية ناجعة للأزمة، تقف كل دولة في صف مقابل لآخر، حيث تنحاز القاهرة إلى الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، بينما تبدو روما أكثر قربا من فايز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني، والقوى المتشددة المتحالفة معه في طرابلس، وإن أظهرت الحكومة الإيطالية في الفترة الأخيرة نوعا من التباين الذي يجعل البعض يتساءل عما إذا كان مرد ذلك رغبة روما في تعزيز التقارب مع القاهرة؟



ودخلت العلاقة بين مصر وإيطاليا مريعا قاتما، منذ الإعلان عن مقتل الطالب جوليو ريجيني بالقاهرة في ظروف غامضة، في يناير 2016، ولم تفتح التحقيقات التي أجرتها الأجهزة المصرية في تقديم مبررات مقنعة لروما، وأصبح الملف ورقة تظهر وتختفي، حسب حرارة العلاقات المشتركة.

القاهرة - تتجه الحكومة الإيطالية إلى الموافقة على صفقة عسكرية ضخمة مع القاهرة، من شأنها أن تساهم في تعزيز القوة العسكرية التي يمتلكها الجيش المصري، وتأتي الصفقة الجديدة في إطار حرص مصر على تنوع مصادر السلاح، وعدم ارتهاه بدولة معينة؛ فقد عقدت القاهرة صفقات مهمة من قبل مع كل من ألمانيا وفرنسا والصين، فضلا عن روسيا والولايات المتحدة.

ويحصل توقيت الصفقة أبعادا سياسية في علاقة بالتحويلات الجارية في المنطقة، وأوضح موقع "نيفال نيوز" الدولي المتخصص في الشؤون العسكرية، أن الصفقة الإيطالية تتضمن فرقاطتين من طراز "فريم بيرجاميني" كانتا مخصصتين للبحرية الإيطالية، بالإضافة إلى 4 فرقاطات أخرى سيتم بناؤها لهذا الغرض.

ونقلت جريدة "لا ريبوبليكا" المحلية عن رئاسة الوزراء الإيطالية قولها، إنه "رغم الكثير من الصعوبات والمعوقات، ومن ضمنها مسألة مقتل الطالب الإيطالي جوليو ريجيني في مصر منذ أربع سنوات، إلا أن تلك الصفقة تعد بمناسبة مهمة القرن".